EP

istr.
ESTRICTED
NEP/WG.15/INF.4
5 January 1978
RABIC
riginal: FRENCH

برنامج الأمم المتحدة للبيئة

تشاور الخبراء بشأن تنمية تربية الأحياء المائية
في البحر الأبيض المتوسط الذى دعت الى عقده
الحكومة اليونانية بالتعاون مع المجلس العام لمصايد
البحر الأبيض المتوسط التابع لمنظمة الأغذية والزراعة
وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة

أثينا ، ١٤- ١٨ آذار/مارس ١٩٧٨

تقييم وادارة موارد الصيد البحرى
حالة البحر الأبيض المتوسط وأنشطة المجلس العام
لمصايد البحر الأبيض المتوسط في هذا المجال

أعد هذه المذكرة قسم موارد الصيد البحرى والبيئة ،
منظمة الأغذية والزراعة/ المجلس العام للمصايد في البحر الأبيض المتوسط (FAO/CGPM)
نشرت في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٦ في الوثيقة UNEP/IG.5/INF.12

CE.78-3229

Distr.
RESTRICTED

UNEP/IG.5/INF.12
25 November 1976

ARABIC
Original: ENGLISH

برنامج
الأمم المتحدة
للبيئة

اجتماع حكومات دول سواحل البحر الأبيض المتوسط
حول " المخطط اللازوردي "
سبليت (يوغوسلافيا)
٣١ كانون الثاني /يناير ـ ٤ شباط /فبراير ١٩٧٧

تقدير موارد صيد الأسماك وتنظيمها
الحالة الراهنة في البحر الأبيض المتوسط ـ وأعمال المجلس
العام لصيد الأسماك في المتوسط

أعد هذه المذكرة قسم موارد صيد الأسماك والبيئة والمنظمة الدولية للزراعة والتغذية
(المجلس العام للصيد في المتوسط : FAO/CGMP)

GE.76-11689

المقدمـــــــــة

ان اعداد موارد صيد الاسماك في أية بقعة كانت ، مهمة عسيرة ولاسيما في البحر الأبيض المتوسط حيث لا يساعد انتاج المدخرات في المتوسط على تركيز الصيد وبالتالي على دراسته ذلك لأن اعـــــداد موارد الصيد لم يزل بعد حرفيا في معظمه كما ان متوسط حجم الاسماك لم يزل بعد صغيرا فاســـراب الاسماك مبعثرة على طول الشواطئ لا تبرحها الا لفترات قصيرة . وتفسير تعدد الأصناف المصطـادة (ويتألف الاستهلاك المألوف من أكثر من خمسين نوع من الأصناف اللافقارية) يعود الى تنوع الشبكات المستعملة في الصيد وتعدد اماكن مراسي قوارب الصيد . ولذا فقد ظلت كميات الاسماك التي تعبـــر هذه الأماكن قليلة . وينجم عن مثل هذا الوضع تبسي متطلبات الاعلام وتنوع طرق الحصول على المعلومات اللازمة . وهذا ما يفسر الى حد ما على الاقل تأخر الدراسات حول مدخرات الاسماك ومراكز الصيـــد . فاذا ما قورنت هذه الدراسات بعلم الاحياء البحرية المنتشر تقليديا في المتوسط أو بيولوجية الصيـــد في أنحاء اخرى من العالم ذات المرافق المماثلة فان هذه الابحاث لم تشرحتى الى زمن قريب الا اعمـــالا محدودة في منطقة المتوسط . وللأسباب نفسها لم تبلغ المواصلات والتنسيق ما بين مختلف المهن وكذلـك الهيئات الركنية كالأبحاث حول اماكن صيد الاسماك وادارتها والنمو المرجو في كثير من بلاد المتوسـط . ففي مثل هذه الظروف يصبح من المتعذر تصميم المخططات البيانية الضرورية للاعداد والتنظيم مما يزيـد في امكانية الخطأ في الاختيار أو التأخر في اتخاذ الاجراءات اللازمة . ولذلك ولاعتبارات عديدة يتطلـب حسن استغلال موارد صيد الاسماك في المتوسط اطلاعا أوسع عن حالة مدخرات الاسماك ومراكز صيدها . ولا يقتصر تبرير مثل هذه الابحاث على ما تقدم فحسب اذ انه يستعان بالبحر الأبيض المتوسط اضافـــة الى ذلك لاستغلالات أخرى قد تؤدي جميعها الى اعاقة بعضها البعض بالقدر الذي تتوسع الأعمـــال وتتكثف في كل من هذه القطاعات وتتركز احرج التشابكات المتوقعة حول الحيز الضيق المشترك ما بيـــن الأرض والبحر حيث يزداد التنافس في اشغال واستغلال المواقع الساحلية . فمياه المستنقعات والميـــاه الساحلية كانت دائما ولم تزل موارد هامة لصيد الاسماك وهي جوهرية لتناسل ونمو المدخرات الطبيعيـــة للأسماك وأساسية لتربية الاحياء المائية ويتوقع لها مستقبل زاهر في حوض المتوسط . فالطمي المستمـــر والحد من كمية المياه الحلوة التي تستعملها الصناعة والزراعة في عالية السواحل والتلوثات الجرثوميـــة الصادرة عن البيوت وتراكم المواد السامة الصناعية والمواد الكيمائية السامة لاتلاف الحشرات والجراثيـــم والأسمدة التي تجرفها الامطار كل هذه العوامل تنتقص من قيمة هذه المواقع الساحلية وتفسدهـــا .

ففي هذا المجال أيضا لابد والحالة هذه من الأخذ بعين الاعتبار تقدير مختلف امكانيات طرق استغلال توازن النظام ومن جملتها امكانية صيد الاسماك ،وجدير بالتذكير لأجل ذلك بان وقع أثر عوامل فساد البيئة على عالم الاحياء المائية المستغلة يتطلب معرفة النتائج التي يخلفها صيد الاسماك في هذه العوامل نفسها .

أهمية صيد الاسماك في البحر الأبيض المتوسط

يبدو صيد الاسماك متواضعا نسبيا اذا ماقيس بحجم الكميات المصطادة (٣ر١ مليون طن في عام ١٩٧٤ أى ٢٪ من المجموع العالمي) . وهذه الارقام لاتعطي وحدها الا صورة مشوهة عن أهمية هذا النشاط الحقيقية ـ فكثافة السكان ـ وتزداد في الصيف مع السياحة ـ التي تتميز بها المناطق الساحلية هي مصدر الطلب الملح على الاسماك والانتاج المحلي للاسماك (بما فيها تربية الاحياء المائية) عاجز عن استجابة هذا الطلب ـ ففي عام ١٩٧٠ مثلا استهلكت البلاد الساحلية ـ باستثناء الاتحاد السوفياتي ـ / ٧٠٠٠ ٣/ طن من الاسماك (أى ٥٪ من المجموع العالمي) وكان ربع هذه الكمية فقط من الانتاج المحلي (من البحر والمياه الداخلية معا) واضافة الى ذلك يعتبر السمك تقليديا ـ سمك المياه المالحة على الاقل ـ(١) من صفوة الاغذية فلا عجب اذا ماضربت اسعارها أرقاما قياسية عالمية . ففي عام ١٩٧٤ مثلا كان المعدل الوسطي لاسعار السمك في البحر المتوسط مرتفعا عدة أضعاف عن المعدل العالمي . وتبعا لذلك يعتبر البحر الأبيض المتوسط بالنسبة لقيمة صيده التجارية (٧٠٠ مليون دولار اميركي في عام ١٩٧٤ أى ٥٪ من دخل الصيد العالمي) من بين أوائل مناطق العالم التي تتميز بوفرة مدخرات اسماكها وليس من المتوقع أن تتبدل حالة الشح هذه . فبالاستناد الى التقديرات المتوفرة يتراوح تقدير موجود موارد الاسماك من النوع المألوف مابين مليون ونصف ومليوني طن (ويمكن من ذلك تحديل هذا التقدير نحو الارتفاع بالقدر الذى يساعد فيه تطور طرق التربية المكثفة للاحياء المائية وتطوير هذه التربية على توسيع وانتاج المليون هكتار من المستنقعات الساحلية والمياه الاجاجية الموجودة في المتوسط توسيعا ملموسا) فاذا ماارتفعت كميات مدخر الاسماك من ١٥ الى

---

(١) يثير بيع الاسماك الاوقيانوسية حتى الآن مشاكل في بلاد عديدة ولاسيما في بلاد شمالي غربي البحر المتوسط .

٠٠ بالمائة من الكميات المصطادة حاليا ، وأخذت بعين الاعتبار تقديرات ازدياد عدد السكان وارتفاع الدخل يقدّر ان تبلغ زيادة الطلب على الاسماك النسب نفسها في عام ١٩٨٥ ٠ فهذا العجز الدائم في المنتوجات الحيوانية في مناطق المتوسط الساحلية يزيد في أهمية وجوب استغلال موارد أسماك المتوسط استغلالا كاملا ولما كان صيد الاسماك في المتوسط لم يزل حرفيا بحتا فانه يستعين بيد عاملة وافرة وهذا المظهر الاجتماعي يزيد أيضا في أهمية الصيد ٠ ومن الصعب احصاء عدد البحارة الصيادين العاملين في المتوسط ٠ فقد احصي عام ١٩٧٣ / ٠٠٠ ١٦٠ / صياد في بلاد لا وجهة لها الا على البحر المتوسط ٠ يضاف الى هذا الرقم عدد (لم يزل مجهولا) من العاملين في المتوسط . من أصل ال ٧٦٠٠٠٠/ صياد الذين جرى تعدادهم في البلاد (مصر ، اسبانيا ، فرنسا ، اسرائيل ، المغرب الاتحاد السوفياتي) التي تملك شواطئ على بحار أخرى ماعدا المتوسط ٠

تقدير الموارد

تناولت التقديرات التي وضعت قبل عام ١٩٧٠ عددا ضئيلا من المدخرات في بعض قطاعات منفردة في البحر الأبيض المتوسط (كالسردين الاسباني مثلا) وكان المعتقد ان معظم مخزون الاسماك كان مصطادا أو مستغلا استغلالا واسعا الا انه نظرا للافتقار الى الاخصائيين والى المعطيات الخاصة (كانت تعتبر الجهود المبذولة لجمع هذه المعلومات بصورة منتظمة جهودا استثنائية) لم يكن هناك عمليا أي تقدير لكميات وللاسراب الرئيسية لاسماك المتوسط ٠ فقد دأب المجلس العام للصيد في المتوسط على معالجة الوضع بان قام بتشجيع الجهود الوطنية وتنسيقها في ثلاثة اتجاهات رئيسية :

أ ـ احصائيات عن صيد الاسماك

وضع واقرار نظام اقليمي تحدد فيه قواعد جمع المعلومات وتركيز احصائيات الصيد والمعطيات البيولوجية [أصناف الاسماك التي تتطلب جمع الاحصائيات الانفرادية والتقسيمات الجغرافية لأجل تحديد المعطيات وطبيعة الاحصائيات المستقاة (الكميات المصطادة وشبكات الصيد الخ ٠٠٠)] وأنيطت هذه المهمة بمجموعة العمل لاحصائيات الصيد وتحديد العينات البيولوجية التي أنشأها المجلس العام لصيد الاسماك في المتوسط في دورته التاسعة عام ١٩٦٩ ٠ ثم اندمجت مجموعة العمل هذه بمجموعة العمل لتقويم وتقدير الموارد وقد تقرر هذا الدمج في دورة المجلس الثانية عشرة في آذار/مارس ١٩٧٢ ٠

وكان من أبرز ماحققته المجموعة في هذا القطاع اصدار أول نشرة احصائية في عام ١٩٧٦ عن كميات الاسماك الوطنية المصطادة سنويا (في الحقبة مابين ١٩٦٤ و ١٩٧٤) وفقا لأهم الأصناف وموزعة على ثمانية اقسام جغرافية للبحر المتوسط والبحر الأسود • وتعتبر هذه النشرة المرحلة الأولى لتنظيم اضبارة احصائية لاغنى عنها في عمليات تقدير الموارد •

ب ـ تقدير الموارد

تألفت مجموعة العمل لتقدير المرافق في أثناء انعقاد الدورة التاسعة للمجلس العام لصيد الاسماك في المتوسط عام ١٩٦٩ • وتتألف المجموعة من علماء البيولوجيا لمعظم بلاد المتوسط • فقد أثبتت هذه المجموعة فيما يتعلق بمعظم اسراب الاسماك التي جرى احصاؤها على طول الشواطىء الأوروبية ان كميات الاسماك المصطادة تجاوزت الحد الاقصى في الوقت الذى كان حجم زوارق الصيد تتسع باطراد • وقد وضعت تقديرات أخرى مماثلة حول قطاعات مختلفة لشواطىء البحر المتوسط الآسيوية والافريقية وأخيرا وضعت تقديرات للموارد الأوقيانوسية الشاطئية (السردين والبلم والطراخور الخ •••) ولو ان هذه التقديرات لم تأت واضحة المعالم • فقد أصبح مع ذلك بفضل هذه التقديرات من السهل التوصل قياسا الى تقدير مجموع موارد اسماك البحر الكامنة من جهة ومن جهة أخرى تقدير موارد الشواطىء الأوقيانوسية وذلك لجميع القطاعات الرئيسية في المتوسط والبحر الأسود وفي هذين البحرين مجتمعين • وقد سعت مجموعة العمل في الوقت نفسه الى تشجيع تدعيم البرامج الوطنية لأجل جمع الاحصائيات وتقدير كميات الاسماك المدخرة • وكثيرا ماتكللت مساعيها بالنجاح • وبالاضافة الى اتباع طرق التقدير المألوفة القائمة على تطبيق ديناميكية تجدد اسراب الاسماك المستغلة ، فقد عمدت المنظمة الدولية للتغذية والزراعة (قسم مرافق الاسماك ورعاية البيئة) مع المجلس العام لصيد الاسماك في المتوسط الى وضع واستعمال الطرق الصوتية لتقدير كتل الاسراب تقديرا مباشرا • ففي هذا المضمار تساهم مشاريع برنامج الامم المتحدة للتنمية والمنظمة الدولية للتغذية والزراعة مساهمة فعالة في الجهود المبذولة لتنمية صيد الاسماك في الجزائر والمغرب وتونس وتركيا بقيامها بوضع التقديرات الأولية للموارد الأوقيانوسية المتوفرة في قطاعات البحر المتوسط المماثلة كما سعت المنظمة الدولية للتغذية والزراعة والمجلس العام لصيد الاسماك في المتوسط الى تعميم استعمال هذه التقنيات بأن وزعت على مخابر منطقة المتوسط المعنية فهارس ووثائق خاصة وساهمت في تنفيذ حلقات دراسية تدريبية وتعاونت مع ايطاليا ويوغوسلافيا على تنفيذ حملة لتقدير موارد البحر الادرياتيكي •

ج - تدريب اخصائيين في تقدير الموارد

لقد سبق ان أشرنا الى ان وجود علماء في بيلوجية صيد الاسماك يدركون ادراكا واضحا لمجموع الصعوبات التي يثيرها تقدير مدخرات الاسماك كفيل بأن يؤدي الى توسيع المعلومات عن هذه المدّخرات ومراكز الصيد • وكان سبق أن اشار المجلس العام لصيد الاسماك في المتوسط الى هذا النقص في المعلومات وسعى الى تلافيه بالحثّ على تدريب مثل هؤلاء الاخصائيين • وقد باشرت المنظمة الدولية للتغذية والزراعة بمعونة الحكومة الدانماركية (DANIDA) بتنظيم أول حلقة دراسية مكثفة في كوبنهاغن عام ١٩٦٨ حضرها ثلاثة بحاثة من بلاد المتوسط • وقد أعقب هذه الدروس فيما بعد دروسان القيا في مدينة بريست (فرنسا) بفضل مساهمة الحكومة الفرنسية بالاشتراك مع المنظمة الدولية للتغذية والزراعة والمركز الوطني لاستغلال المحيطات (فرنسا) • وقد حضر الدرس الأول احد عشر طالبا ينتمون الى سبعة بلاد من المتوسط بالاضافة الى العشرين الوافدين من مناطق أخرى • كما حضر الدرس الثاني الذي نظم في آب / أغسطس ١٩٧٦ على الغرار نفسه ستة طلاب من بلاد البحر المتوسط. ومن الثابت ان هذه الدروس ساهمت مساهمة فعالة في تدعيم الكفاءات الوطنية في مجال تقدير موارد الأسماك • وفي عام ١٩٧٤ أيضا قامت المنظمة الدولية للتغذية والزراعة بتنظيم دروس في كليبيا (تونس) حول طرق الصيد البيولوجية وقد حضر هذه الدروس اثنا عشر باحثا عن منطقة المتوسط • وأخيرا تيسر لبعض الباحثين من منطقة المتوسط الاستفادة من التمارين التي اعدتها المنظمة الدولية للتغذية والزراعة في مناطق أخرى حول التقنيات الصوتية في تقدير موارد السمك •

الوضع الراهن لمراكز الصيد والأولوية في موضوع استغلال الموارد

يشير تقرير مجموعة العمل حول تقدير الموارد واحصائيات صيد الاسماك الى المعلومات المكتسبة حول أهمية مستوى استغلال موارد اسماك البحر المتوسط والبحر الأسود • وتعتبر مراكز اختزان الاسماك البحرية القائمة على طول الشواطئ الأوربية - بما فيها شواطئ البحر الأسود - مستثمرة استثمارا واسعا • ففيما يتعلق بهذه الموارد من الثابت ان تنفيذ الاجراءات التنظيمية يستهدف الابقاء على مستوى هذا الصيد ومردوده الكبير على ما هما عليه الآن من أن يفكر في تعزيز الصيد في هذه المراكز تعزيزا اضافيا • وقد يكون من الميسور على نطاق محلي زيادة كميات بعض الأصناف المصطادة زيادة معتدلة على طول الشواطئ الأفريقية ولا سيما في النصف الغربي منها • ولو ان هذه الآمال ليست مهملة

بالنسبة لأرقام الانتاج الحالي الا انها تعتبر تافهة بالنسبة لقيمتها الأصلية ويبدو ان مدخرات الاسماك الأوقيانوسية الشاطئية تنطوى من حيث الكمية على أحسن الآمال • وقد أتضح ان اتساع استغلالها اصطدم حتى الآن بصعوبات تصريف منتجاتها • ويؤيد هذا الاستنتاج العام النمو المفاجىء لصيد البلم في البحر الأسود • ويمكن القول ان حاجة هذه المدخرات للتنظيم هي أقل من حاجات المدخرات البحرية لأن استغلال المدخرات الاولى لم يبلغ حتى الآن مستوى استغلال الموارد الثانية الا ان سرعة توسع صيد الاسماك الأوقيانوسية في بلاد لا تملك القدرة على وضع احصائيات لصيد الاسماك ومعالجة وتفهم هذه الاحصائيات ومن ثم تتبع النتائج التي يورثها استنزاف كميات الاسراب المدخورة مما يدعو الى القلق على مستقبل أرصدة الاسماك هذه • وقد لوحظت أيضا بوادر استغلال بعض قطاعات البحر المتوسط على نطاق واسع تتعلق ببعض المدخرات الأوقيانوسية كما سبق أن أشير أيضا الى الأثر السلبي الذى خلفه نقص تدفق المياه العذبة في مخزون السردين المصرى بعد اغلاق سدّ اسوان

دور المجلس العام لصيد الاسماك في المتوسط في تنظيم استغلال موارد المتوسط

يتطلب الحفاظ على مدخرات الاسماك المستغلة استغلالا واسعا وانسجام الصيد فيها مع المخطط الاجتماعي الاقتصادى ، نوعين من الاجراءات الاضافية : فالاجراءات الأولى تتعلق بحجم الأسماك المصطادة وذلك بتأجيل صيدها الى ان تبلغ العمر الذى يجوز فيه صيدها وذلك بتوسيع عيون الشباك • ويؤدى هذا الاجراء عادة الى تحسين نوعية مجموع الكميات المصطادة ومردود الصيد معا الا ان هذا الاجراء لوحده لا يضمن الوصول الى الحد من توسع الصيد المستمر الذى تتعرض له جميع مراكز الصيد وقد يؤدى هذا الاجراء بصورة غير مباشرة الى الاسراع في توظيف الأموال التي يغريها تحسين الصيد المؤقت الناتج عن حماية الاسماك الصغيرة • ولذا لا بد من يوم يصار فيه الى مراقبة الكميات المصطادة ووسائل صيدها • ومن الطبيعي أن تقبل الاجراءات الرامية الى تحديد سعة عينات الشباك بسهولة أكثر اذ ينتظر ان الخسارة الناجمة عن منع صيد صغار الاسماك سوف تتحول الى ربح اعتبارا من الوقت الذى يصبح من الميسور فيه اعادة صيد الأسماك هذه الصغيرة التي روعي جانبها حتى الآن بمجرد تبديل عينات الشباك • اما النوع الثاني للقيد الاحترازى اعني الحد من مستوى الاستغلال الاجمالي فان تطبيقه يزداد صعوبة كلما ازداد التأخير في اتخاذ هذا التدبير الذى يقتضي تخفيض توظيف الأموال واليد العاملة تخفيضا ملموسا • فقد أوجد تأخير تنظيم استغلال المرافق في منطقة المتوسط حالة حرجة جدا • فأكثر الأنظمة الوطنية السارية المفعول المتعلقة برعاية مدخرات الاسماك قديمة جدا

تزيد في عرقلتها شروطا عديدة متناقضة لا مبرر لها وكثيرا ما تكون معقدة فتعيق تطبيق النصوص السارية المفعول .

فقد لاحظت مجموعة العمل لأول مرة في حزيران /يونيو ١٩٧١ حالة الاسراف في استغلال مدخرات سمك البحر على شواطىء المتوسط الأوروبية فأوصت بحظر الشباك ذات العيون التي هي مادون /٤٠/سم عرضا وأشارت الى ضرورة السهر على ان يكون معدل الاستغلال على مستوى معدل مدخر الاسماك (وقد وردت في تقرير مجموعة العمل تقديرات في هذا الموضوع) . ويبدو ان عينات الشباك كانت أضيق من العرض الاقصى المسموح به واذ اعتبرت هذه السعة مع ذلك كمرحلة أولى ونصت عليها أكثر القوانين الوطنية يقب بها نصيبا صيادو البلاد المختلفة ، كان من المتوقع أن يؤدي هذا الاجراء الى الاسراع في وضع تشريعات وطنية جديدة والى توفير أسباب التطور في مجال أنظمة الصيد وقد أعتمد المجلس العام للصيد في المتوسط هذه التوصية في مؤتمره المنعقد في آذار /مارس ١٩٧٢ . فلأجل التقيد في تطبيق العينات ذات الاربعين مليمترا وحمل الادارات الوطنية على التحسس بالمشاكل المستعجلة المتعلقة بتنظيم الاستثمار في المتوسط عبر المجلس عن أمله في تنظيم اجتماع لكبار موظفي الاقتصاد وادارة الصيد في بلاد غربي البحر الأبيض المتوسط . وقد عقد هذا الاجتماع في نيسان /ابريل ١٩٧٣ . وأوصى في أثناء انعقاده بانشاء لجنة منبثقة عن المجلس العام لصيد الاسماك في المتوسط لأجل تنظيم استغلال الموارد تتولى أمر تنظيم قائمة بالتشريعات الوطنية واقتراح توصيات على المجلس ترمي الى استغلال أفضل لموارد الاسماك وذلك استنادا الى اعمال مجموعة العمل حول تقدير الموارد . وقد عبّر في الاجتماع نفسه عن الأمل في ان يعدّل النظام الداخلي للمجلس العام بغية زيادة فعالية هذه المنظمة في وضع وتنفيذ التوصيات المتعلقة بتنظيم واعداد استغلال موارد الاسماك . وطلب في هذه الجلسة الى امانة المجلس العام اعداد دراسة حول المراجعة القانونية والادارية الواجب البحث فيها للوصول الى تطبيق توصيات المجلس العام تطبيقا اسلم .

وقد أقر المجلس العام لصيد الاسماك في المتوسط مجمل هذه التوصيات في دورته الثانية عشر المنعقدة في آذار/مارس ١٩٧٤ كما تشكلت لجنة تنظيم المرافق وأنيطت بها مهمتان :

- البحث في تعديل اتفاقية ١٩٤٩ التي تألف بموجبها المجلس العام واقتراح كافة التعديلات التي تراها ضرورية لتمكين المجلس من القيام بأعباء مهامه الجديدة ولاسيما التي تتعلق منها بوضع وتنفيذ اجراءات حماية مدخرات الاسماك والاشراف على تطبيق هذه الاجراءات ٠

- دراسة المشروع الذي وضع لتحديد سعة عينات شباك الصيد وتبنيه وسيتخذ هذا المشروع الذي ستضع أمانة المجلس أسسه الفنية كاطار لوضع التشريعات الوطنية حول طرق قياس العينات وتحديد التجهيزات الممنوعة في سفن الصيد وأصول المراقبة ٠

وأخيرا رأى المجلس استنادا الى وجوه الشبه والى الفوارق ما بين مراكز الصيد ان الأسباب التي تستوجب وضع نهج موحد لتنظيم الموارد هي نفسها في جميع انحاء البحر المتوسط والبحر الأسود وانه يتعين على هذا الأساس اعتماد قياس ٤٠ سم لسعة عيون شباك الصيد في جميع بلاد المتوسط (بما فيها بلاد البحر الاسود) ووجوب تنسيق التشريعات الوطنية في هذه المنطقة الجغرافية ٠

واستنادا الى الأصول المحددة على هذا النحو فقد أقرّت لجنة تنظيم الموارد النص الذي سيتخذ أساسا للتشريعات الوطنية في جميع البلاد الأعضاء في المجلس العام وذلك في الاجتماع الأول الذي عقد في شباط / فبراير ١٩٧٦ ٠ ويحظر هذا النص استعمال العيون التي تكون سعتها مادون الاربعين سنتمترا في حبك شباك الصيد ويوضح القواعد الواجب اتباعها في قياسات العينات (المراقبة) ٠ كما يحظر تجهيزات زوارق الصيد الممنوعة والحيل في تركيب التجهيزات وطرق المخالفات ٠ وبالاستناد الى قرار اللجنة أحيل هذا النص بعد ذلك الى مدير عام المنظمة الدولية للتغذية والزراعة على شكل توصية للبلدان الأعضاء يطلب فيها اليها اعلامه بواسطة اشعار لاحق للمجلس العام لصيد الاسماك في المتوسط ولمجموع البلدان الأعضاء عن الاحكام التي أتخذت أو التي ينتظر اتخاذها للتوفيق بين التشريعات الوطنية وهذا النص المشترك ٠

وأخيرا تقدمت اللجنة باقتراحات بتعديل اتفاقية ١٩٤٩ ترمي الى تدعيم فعالية المجلس العام لصيد الاسماك في المتوسط على اعتباره منظمة تقوم باعداد وتنمية مراكز الصيد في المتوسط كما ترمي الى حصر مسؤوليات المجلس في المرافق الحية وتربية الاحياء المائية في المياه البحرية والمياه الاجاجية ٠

وقد تبنى المجلس مجموعة المقترحات هذه في دورته الثالثة عشر في حزيران / يونيو — تموز/أغسطس ١٩٧٦ وأبدى أمله في أن يقوم كل بلد في أقرب وقت ممكن بوضع نظم مماثلة (اذا لم تكن بعد موجودة)

للنظام الذى وضعه المجلس العام لأجل جمع المعلومات ودراستها (تقدير المدخرات) واختبار وتطبيق اجراءات التنظيم •

وأوصى المجلس بأن تعقد لجنة التنظيم اجتماعا ثانيا لها في بحر عام ١٩٧٨ • وستقوم اللجنة آنذاك بعرض للمنجزات التي تحققت على المستوى الوطني في مجال تطبيق النص المشترك المتعلق بشباك الصيد والذى أقره المجلس العام كما ستقوم اللجنة على ضوء النتائج التي توصلت اليها مجموعة عمل تقدير الموارد واحصائيات الصيد ، بعرض الاختبارات الوطنية التي نفذت على الصعيد الوطني في مجال الحد من صيد الاسماك والى تقدير ما اذا كان من الضرورى تنسيق الاحكام الوطنية على مستوى المنطقة واذا ما اقتضى الأمر وضع خطط بياني لمراقبة الصيد يعرض عند اللزوم على الدول الأعضاء للعمل به •

الاستنتاجات

ان الصيغة التي اعتمدها المجلس العام لدراسة وتطبيق نظام موحد بشأن عينات شباك الصيد تتفق وواقع الحال في البحر المتوسط • وقد أخذت الدول الأعضاء ، عن طريق الأمانة العامة ، علما بالاسباب الموجبة لهذه الأحكام وبالاحتياجات الخاصة المرتبطة بمدخرات الاسماك كما أطلعت على نوع الاسئلة الفنية التي تطرح في اختبار هذا النوع من التنظيم ووضعه موضع التنفيذ ذلك لأن تشابه مراكز الصيد دعت هذه البلاد الى اعتماد نص مشترك يهتدى به في وضع التشريعات الوطنية • واذا قبلت هذه البلاد ، بواسطة المجلس العام بالابلاغ عن الاجراءات التي ستتخذها في هذا الصدد فمعنى ذلك انها تدرك تماما بأن الشرط الأساسي لتطبيق نظم مشتركة هو التأكد من ان كل بلد يعني تماما انه مرتبط بالالتزامات نفسها •

وقد قرر المجلس العام معالجة الموضوع الكبير الثاني المتعلق بالتنظيم وذلك عندما طلب الى لجنة التنظيم المباشرة في دراسة المشاكل التي يثيرها تحديد صيد الاسماك والمتطلبات المتعلقة بالصيد وتقديم مقترحات حول الاجراءات الواجب اتخاذها بهذا الشأن • ولا شك في ان هذا الموضوع أعسر من موضوع مراقبة عينات الشباك الا ان النجاح الذى حققه المجلس العام في السنوات الأخيرة يدعو الى التفاؤل بالمستقبل •

وبهذا الثمن فقط يمكن الحفاظ على موارد البحر المتوسط الحية ودیمومتها بالنسبة للنواحي الاقتصادية والاجتماعية والاستغلالية التي توفرها • فالمستوى الذى وصل اليه نمو الصيد التجارى وتوسعه هو المعيار الأساسي لأهمية هذه الموارد • وقد لا يستمر الوضع دائما على هذا المنوال لأن طرق استغلال الموارد الحية كثيرة التقلب • فقد تفقد بعض مراكز الصيد أهميتها - من الناحية الاقتصادية والاجتماعية - تبعا لتطور طرق الصيد الفنية اذ لوحظ في المناطق التي جرى فيها مثل هذا التطور ان صيد التسلية عوّض عن الصيد التجارى تعويضا كافيا •

- فبالنسبة للنفقات التي يتطلبها في الواقع صيد الهواة - ونظرا لما لصيد التسلية هذا من أهمية ثقافية بالنسبة للذين يمارسونه - تفوق مردود هذه الهواية في أكثر الأحيان مردود الصيد التجارى الذى حلت محله • ومن العبث الاستهانة بمثل هذه الناحية في منطقة المتوسط بعد أن ازدهرت فيها السياحة ازدهارا منقطع النظير •